بعد التوافق مع اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات الرياضية

«الشباب» تُقر «الاحتراف والاستثمار الرياضي»

احمد الفضل متحدثا

صالح عاشور واحمد الفضل ود.خليل عبدالله خلال الاجتماع

انتهت لجنة الشباب والرياضة خلال اجتماعها أمس من التصويت على قانون الاحتراف والاستثمار الرياضي بعد ادخال التعديلات المتفق عليها مع اللجنة الأولمبية الكويتية ووصول موافقات الاتحادات المعنية.

وقال رئيس اللجنة النائب أحمد الفضل ان اللجنة بصدد كتابة التقرير تمهيدا لإدراجه على جدول أعمال مجلس الأمة. وبين الفضل أن القانون حظي بموافقة كل الجهات المتعاطية مع الرياضة ومنها هيئة الرياضة والاتحادات المعنية واللجنة الأولمبية الكويتية.

ورأى أن اللجنة سلكت أفضل الطرق بالاعتماد على الأنظمة الأوروبية واقتباس الأمور الجيدة التي تتماشى مع القوانين المحلية منها، وتطبيق كل معايير الشفافية ومتطلبات الميثاق الأولمبي والقوانين المحلية السارية.

وأفاد بأنه سيتم نشر القانون حتى تكون هناك فرصة للرياضيين والمعنيين بالشأن الرياضي لطرح تعديلاتهم قبل إقراره بالمداولتين الأولى والثانية.

وأكد أن أبرز ما بالقانون أنه يوجد بيئة رياضية تخلق فرص عمل ووظائف، وابتعد عن المفهوم السائد في أن الرياضة تدعمها الحكومة كهواية وجعلها مجالا تنافسيا يجلب الأموال للاعبين والفرق المساندة الطبية والفنية والإعلامية.

وشدد على أن القانون لم يغفل الألعاب الفردية إذ ينص القانون على شمول لاعبي الأندية المتخصصة بالألعاب الفردية، مؤكدا أنه تم الاتفاق على شكل هذه المنظومة وتداخل هيئاتها بشكل متوازن يحقق الشفافية والديمقراطية بأعلى حد.

وأعلن عن فيديوهات إيضاحية مصاحبة لنشر هذا القانون حتى تحقق فهما أكبر، فضلا عن المذكرة الإيضاحية المكتوبة بعناية، داعيا إلى قراءة المذكرة الإيضاحية أولا قبل قراءة مواد القانون حتى تكون الأمور أوضح.

عزى نظيريه الفلبينيين بضحايا الانفجارين

الغانم يستقبل السفيرة الأميركية

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله السفيرة الأميركية

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفيرة الولايات المتحدة الأميركية لدى الكويت ألينا رومانوسكي.

من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقيتين إلى رئيس مجلس النواب الفلبيني آلان بيتر كيتانو ورئيس مجلس الشيوخ فيسنتي سوتو الثالث، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الانفجارين المزدوجين اللذين وقعا جنوب الفلبين وأسفرا عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين.

«المالية» أرجأت مناقشة قانون الدين العام بعد اعتذار الوزير عن الحضور

الهاشم: أرفض رفع رسوم الماء والكهرباء في «الخطة الاقتصادية» والعجز بسبب الإدارة

قالت رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائبة صفاء الهاشم، إن اجتماع اللجنة بشأن متابعة قرار مجلس الأمة في جلسته الاخيرة بشأن مشروع القانون الخاص بالدين العام أرجئ بسبب عدم حضور وزير المالية براك الشيتان.

وأضافت رئيسة اللجنة في تصريح صحافي بمجلس الأمة أن وزير المالية اعتذر عن حضور الاجتماع رغم أنه ذكر انه سيرجع إلى اللجنة خلال اسبوعين لتقديم اصلاحات واضحة للخطة الاقتصادية وتبريرات بشأن قرض الـ 20 مليار دينار.

من جانب آخر، استغربت الهاشم قرار مجلس الوزراء أمس بشأن تشكيل لجنة برئاسة الشيخ مشعل جابر الاحمد ليتولى تشخيص المستجدات التي طرأت جراء تداعيات انتشار ڤيروس كورونا وانخفاض اسعار البترول وتأثر الموارد المالية للدولة ومراجعة الخطط والاجراءات المقترحة لمعالجة الاختلالات التي يعانيها اقتصادنا الوطني.

وبينت أن من بين تلك الاختلالات ما ورد في الوثيقة الاقتصادية والاجراءات المقترحة لخفض المصروفات واعداد برنامج عملي متكامل ومدروس للاصلاح المالي والاقتصادي يرتكز على محاربة الفساد ومعالجة الهدر والمصروفات غير المبررة في مختلف الأجهزة الحكومية. وقالت «مللنا من تشكيل اللجان دون تحقيق نتائج ملموسة وأن سعر برميل النفط قد ارتفع والعجز التقديري الذي وضعته الحكومة كان على اساس ان قيمة البرميل وصلت الى 30 دولارا واليوم وصلت قيمته الى 44 دولارا»، معتبرة ان اللجنة عبارة عن «قص ولزق» من سابقاتها.

صفاء الهاشم

ووجهت الهاشم حديثها إلى سمو رئيس مجلس الوزراء متسائلة هل هناك اختلاف بين اللجنة المشكلة وبين اللجنة العليا لتحفيز الاقتصاد؟ وماذا يفعل وزير المالية والجيش الموجود في وزارته؟

ولفتت إلى أن لجنة تحفيز الاقتصاد برئاسة محافظ البنك المركزي صدر عنها تقرير ولم يطبق منها وزير المالية الحالي حرفا واحدا.

ورأت أنه يتعين على وزير المالية أن يبين ما هي الحلول المطلوبة لمعالجة ازمة تداعيات ڤيروس كورونا؟ خاصة وان العالم بأكمله تدارك تلك التداعيات بينما نحن في الكويت نريد ان نعالج تداعيات تلك الأزمة.

وقالت الهاشم ان تداعيات ازمة كورونا واضحة والحل وخطة الاصلاح الاقتصادي واضحة وتقليص المصروفات واسترجاع الارباح المحتجزة طريقها واضحة وآلية هيكلة الهيكل الاداري في الدولة كذلك واضحة.

واعتبرت أن تشكيل تلك اللجنة هو مضيعة للوقت، مشيرة إلى أن رئيس اللجنة لم يستطع عمل شيء فيما يخص تشجيع الاستثمار المباشر ولم يتم تبيان ما هي المدة التي سيطبق فيها اساسيات تشكيل اللجنة.

وقالت الهاشم إن الناس ملت والمشاريع تخسر وتقرير البنك المركزي وضع الحلول ووزير المالية غير قادر على التطبيق، مطالبة بوجود شخص باستطاعته التنفيذ.

وأشارت إلى أن قانون الدين العام تم رفضه من قبل مجلس الامة وذلك لعدم وجود جدية من الحكومة في تقنين الدعم والمساواة في ذلك، فلا يجوز تقديم دعم لمن يبلغ دخله 20 مليونا بالعام بنفس حجم تقديم الدعم لمن لا يملك إلا راتبه.

وأعلنت الهاشم رفضها رفع رسوم الماء والكهرباء في وثيقة الخطة الاقتصادية مؤكدة ان لجنة الميزانيات رفضت أمس الحساب الختامي ووافقت على الميزانيات بسبب ارتفاع كمية الهدر الذي يستنزف جسد الدولة خاصة وأن التركيبة السكانية غير عادلة.

وأكدت الهاشم في ختام التصريح قائلة «إن هذا العجز هو بسبب سوء الاداء وان الإدارة الجيدة تحتاج لإرادة».

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

المويزري: نرفض أسلوب المقايضة ووصاية مجلس الوزراء على نواب الأمة والأيام حُبلى

قال النائب شعيب المويزري ان الجميع يعلم بما يجري حاليا، ولكنني وددت ان أتطرق الى موضوع مهم حيث انه في جلسة 4 اغسطس أصدرت الحكومة بيانا عن موضوع التسجيلات وادعت انها سوف تعرضها في جلسة 5 أغسطس ولم يتم عرض شيء، وبعد ذلك في 16 اغسطس ارسل وزير الداخلية كتابا الى رئيس مجلس الأمة ومرفق بفلاش ميموري يتعلق بالتسجيلات بعد 11 يوما من الجلسة.

وتابع وفي يوم 20 اغسطس غرد الوزير وقال: ان هذه التسجيلات تم التحقيق فيها وتمت احالة الملف الى النيابة وتم إيقاف بعض الضباط، وفي يوم 23 اغسطس ذكر بيان الداخلية ان التحقيقات ما زالت جارية، مستغربا ما اسماه التناقض في هذا الملف؟

وأضاف المويزري في يوم 23 اغسطس اجتمعنا في اللجنة التي تم تشكيلها من قبل المجلس في جلسة 5 اغسطس المتعلقة بالتحقيق في التسجيلات، ولم نجد التسجيلات التي تم تكليف هذه اللجنة ببحثها، ولا اعلم ما هو سر هذه التسجيلات؟ والى الآن لم نستمع الى شيء بالرغم من مرور 20 يوما على تشكيل اللجنة، لا اعلم ما هو الهدف من اخفاء او محاولة تعطيل الاستماع الى هذه التسجيلات.

وأضاف المويزري مع ان رئيس مجلس الأمة ذكر في جلسة 5 أغسطس ان التسجيلات موجودة في الأمانة العامة ومن يود من النواب الاستماع لها بامكانه ذلك، والتسجيلات الكل يعلم أنها تتعلق بالتجسس على الشعب الكويتي، وهذا الامر مرفوض شرعيا ودستوريا وقانونيا، متسائلا لا نعرف كيف يدار هذا البلد بهذا التخبط؟ فالناس الواثقة من نفسها قادرة على تجاوز اي تخبطات للتعامل في مثل هذا الملف الحساس جدا، مؤكدا ان التسجيلات على ابناء الكويت غير مقبولة ويجب محاسبة كل طرف ارتبط بهذا الملف «المخزي» حسب وصفه والأسلوب والعمل «القذر» الذي يتعلق بالتجسس على الشعب الكويتي،

شعيب المويزري

واستطرد: الكل يعلم ان حكومة «نكسون» الرئيس الأميركي سقطت بسبب تسجيلات التجسس على الشعب الأميركي.

ووصف المويزري بيان مجلس الوزراء «بالمهين» و«المذل» للمجلس، بعد ثقة مجلس الوزراء بحصول الوزير المستجوب على ثقة المجلس، وهذا امر خطير ومن المفترض ان تكون ردة الفعل عند الإخوة النواب فورية، بأنه لا قبول لوصاية مجلس الوزراء على النواب.

وتابع: إذا كانت الحكومة متضامنة بالسياسة العامة، فالوزير وحده المسؤول أمام مجلس الأمة ولا نسمح لمجلس الوزراء او غيرة بالتدخل في أعمال مجلس الأمة ومن يسكت في ذلك، سيحاسبه الشعب الكويتي الذي يراقب ويشاهد كل شيء، ولا يجب ان تمر هذه الوصاية مرور الكرام.

واضاف المويزري رغم ما يردده رئيس الحكومة بخطاباته عن محاربة للفساد، اتضح لنا «ان هذا الكلام فقط للاستهلاك الإعلامي»، وما جرى في الأيام الماضية إذا لم يكشف عنه رئيس الحكومة في جلسة الغد سنكشفه في قادم الأيام، مشيرا الى ان محاربة الفساد ليست بهذه الطريقة ولا تتم بطريق المقايضة للوقوف مع الوزير المستجوب إنما تتم بخلع ومحاسبة كل فاسد، اما غير ذلك فلا يتعدى ان يكون كلاما استهلاكيا.

وقال المويزري حكومة تخشى حسابات وهمية «حكومة فاشلة» ولم تكتف بذلك، حتى من لديهم حسابات معروفة وبأسمائهم الشخصية بدأت الحكومة «بتنبيش» ملفاتهم عن تغريدات من سنة وسنتين وثلاث سنوات تتعلق بآراء اوانتقاد في إطار الدستور، من اجل إرسالهم للنيابة العامة، مما يؤكد عدم احترام الحكومة للدستور او اي شي يعلن عنه الشعب بعدم الرضا عنه.

وزاد: القضية ليست قضية حسابات وهمية بل «ولاء زائف ووطنية وهمية»، فما يحصل غير صحيح والأيام القادمة «حبلى» بكل ما لا يتوقعه ابناء الشعب الكويتي وستتكشف كل الأمور لأبناء الشعب الكويتي وسوف نتصدى لها ونكشف كل من يدعي الأمانة ويعمل بأسلوب الخيانة.

«سأتابع جميع إجراءات البعد عن جيب المواطن»

العدساني: سحب الوثيقة الاقتصادية وإعادة صياغتها خطوة صحيحة

رياض العدساني

قال النائب رياض العدساني إن بيان مجلس الوزراء أمس بسحب الوثيقة الاقتصادية وإعادة صياغتها من قبل فريق مختص خطوة في الاتجاه الصحيح، مؤكدا انه سيتابع جميع الإجراءات التي يفترض أن تبتعد عن المساس بجيوب المواطنين وحقوقهم المكتسبة ورواتبهم التي كانت واردة في وثيقة «الدمار الاقتصادي».

وأضاف في تصريح إلى الصحافيين أن قرار مجلس الوزراء في الاتجاه الصحيح فلا نقبل معالجة الخلل عن طريق جيوب المواطنين بل من خلال وقف الهدر ومحاربة الفساد. وقال إن مجلس الوزراء اكد أن الوثيقة ليست مجرد أفكار، بل هي قرارات والآن تم تجميدها لمزيد من الدراسة، مشددا على أن جيب المواطن خط أحمر لا يقبل المساس به أو الاقتراب منه.

استفسر عن عدم صرف بدلات الإجازات لهم

الشاهين: كم عدد ضباط الصف والأفراد الذين طلبوا صرف بدل نقدي؟

أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور، وقال في مقدمته: صدر القرار رقم (609) المؤرخ في 2020/2/24 والصادر من رئاسة الأركان العامة للجيش بشأن صرف البدل النقدي للإجازة الدورية لضباط الصف والأفراد، حيث يعتبر صرف بدل نقدي عن بيع رصيد الإجازات للعسكرين الفائق عن الحد المسموح به خلال خدمتهم، والذي من خلاله يحق للعسكرين بيع رصيد إجازاتهم السنوية بمقدار 60 يوما في السنة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ كم يبلغ عدد ضباط الصف والأفراد الذين تقدموا بطلب صرف بدل نقدي عن رصيد إجازاتهم منذ صدور القرار وحتى تاريخ ورود السؤال؟

2 ـ لماذا لم يتم صرف البدل النقدي للإجازات حتى الآن؟ وما الوقت المحدد لصرفها؟ خاصة وأنها ميزة وظيفية مستقرة.

فيها دروس وقيم إنسانية عالية

الحمد: ذكرى عاشوراء ملاذ آمن لكل المسلمين وتأكيد لانتصار الحق

م.أحمد الحمد

قال الناشط السياسي مرشح مجلس الأمة السابق م.أحمد الحمد، إن العالم كله يمر هذه السنة بظروف استثنائية تجعل من ذكرى عاشوراء ومقتل الإمام الحسين عليه السلام ملاذا وملجأ آمنا لكل المسلمين حول العالم، لما فيها من عبر ودروس وقيم إنسانية عالية افتقد إليها العالم في أيامنا هذه!

وأضاف الحمد أن تجدد الذكرى كل عام يضيف إلى قيمتها الكبيرة لدى المسلمين ويذكرهم بأن الحق منتصر مهما كانت التضحيات، وأن الباطل مندثر مهما كانت القوى التي تسانده وتناصره، مشيرا إلى أن الظلم والقهر وصل إلى مستويات عليا في العالم مثل ظلم الشعب الفلسطيني والشعب المسلم في قضية القدس والضم والتطبيع، مؤكدا أن وصول الظلم إلى ذروته يعني بأنه قريب الانذثار وأن الحق سيسود ويعلن عن نفسه قريبا، مؤكدا أن تنامي قوة الشعوب المدافعة عن الحق يتعلق ويرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى قناعة وعقيدة هذه الشعوب وصبرها وتمسكها بالحق الذي ترى أنه خلاصها الوحيد، مؤكدا أن الإمام الحسين عليه السلام كان يعرف ثمن الحق والحرية وكان واضحا له عليه السلام أن القضية كبيرة وتستحق التضحية بالدم وقدم دمه الغالي الزكي بكل قناعة ومحبة وتصميم وقوة، لينتصر الحق ويسود ويأتي من بعده عليه السلام الملايين ليكملوا الطريق ويقدموا التضحيات ويعلموا العالم دروسا ويعلموا العالم دروسا في ذلك.

وأشار الحمد إلى إن الإجراءات والقرارات الحكومية بخصوص إحياء ذكرى أيام وليالي عاشوراء لم تكن موفقة لهذا العام، مبينا أن قرار رفع الحظر عند انتهاء مراسم وشعائر عاشوراء بدا كأنه مخطط له حتى يتم التحكم في هذه الشعائر تحت حجة الصحة والحظر والتباعد، مستغربا كيف كانت الكويت آخر دولة في العالم ترفع الحظر وكيف أنها وقتت ذلك الرفع بانتهاء الشعائر الخاصة بعاشوراء.

واشاد م. احمد الحمد بالكويت التي دأبت منذ زمن طويل على رعاية هذه الشعائر الإسلامية الأصيلة ووفرت لها كل مقوماتها، لكنها لم تكن موفقة في عدم الاستمرار في هذه الرعاية الطيبة لهذا العام.